

قبل فتح بداية تناول الجلسة، لابد ما نوقفو ترجحا على روح الأخ ديالنا السي عادل المعطي.

السيد رئيس الجلسة:

" بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ، الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ، مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ، إِيَّاكَ تَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ، إِهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ، صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ " آمين.

سُبْحَانَ رَبِّكَ رَبِّ الْعِزَّةِ عَمَّا يَصِفُونَ، وسلام على المرسلين والحمد لله رب العالمين.

نقطة نظام؟

تفضل أسيدي، مرحبا.

المستشار السيد محمد دعيدة:

شكرا السيد الرئيس.

توصلتم من مجموعة العمل التقدي برسالة، اللي هي مضمونها احتجاج على قرار نتاع المكتب، القاضي بإقضاء مجموعة العمل التقدي من طرح الأسئلة فكل أسبوع، طبقا لمقتضيات النظام الداخلي وللدستور.

ولذلك نقول لكم، السيد الرئيس، أن الديمقراطية هي ضمان حقوق الأقلية وليس ديكتاتورية الأغلبية.

لقد أضعتم اللبن في الصيف، ولذلك يجب أن يعلم الرأي العام أنه أول قرار نتاع المجلس وبالخصوص مكتب المجلس كان في غير محله..

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السي دعيدة.

نقطة نظام تتعلق بالتسيير وليس فيما طرحتموه، لأن هذا المشكل، اسمح لي السي دعيدة، اسمح لي الله بخليك.

من حقت وكل مقام مقال.

أولا، هذا المشكل قد طرح على المكتب وقد اتخذ بشأنه قرار، وبناء على الرسالة الموجهة من طرفكم فقد توصلتم بالجواب من طرف السيد الرئيس الذي يعكس رد المكتب بجميع أعضائه، شكرا.

إذن، اسمحو لي نستهل جدول أعمال هذه الجلسة، إذن بالأسئلة الآنية الموجهة إلى السيد وزير التعليم العالي، وهي أسئلة تتميز بوحدة موضوعها لذا سنعمل على عرضها دفعة واحدة.

السؤال الآني الأول المطروح اليوم حول موضوع إستراتيجية الحكومة لإصلاح التعليم العالي، قد تقدم به الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، فالكلمة لأحد أعضائه المحترمين.

وأذكر أن جميع الأسئلة تطرح في مدة زمنية لا تتعدى 3 دقائق بما في ذلك التعقيب، إذا كان من يريد التعقيب، وكذلك بالنسبة للحكومة فلها نفس الحصة الزمنية، أي ثلاث دقائق للتعقيب والرد على التعقيب، تفضلي الأستاذة.

محضر الجلسة السابعة

التاريخ: الثلاثاء 27 محرم 1437 (10 نوفمبر 2015).

الرئاسة: المستشار السيد محمد الأنصاري، الخليفة الأول للرئيس.

التوقيت: ساعة وأربعة وأربعون دقيقة، إبتداء من الساعة الرابعة والدقيقة الثالثة والأربعين بعد الزوال.

جدول الأعمال: جلسة الأسئلة الشفهية.

المستشار السيد محمد الأنصاري، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين وآله وصحبه أجمعين.

السيدة الوزيرة المحترمة،

السيدات والسادة المستشارين المحترمون،

عملا بأحكام الفصل 100 من الدستور، ووفقا لمقتضيات النظام الداخلي لمجلس المستشارين، يخص المجلس هذه الجلسة لأسئلة السادة المستشارين وأجوبة الحكومة عليها.

وقبل الشروع في تناول الأسئلة الشفهية المدرجة في جدول الأعمال اليوم، أعطي الكلمة، بداية للسيد الأمين، لإطلاع المجلس على ما جد من مراسلات وإعلانات.

فالكلمة للسيد الأمين، الأستاذ تويزي.

المستشار السيد أحمد تويزي، أمين المجلس:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

نعلم عن توصل المجلس من رئيس الحكومة بمشروع قانون رقم 56.15 يوافق بموجبه على الاتفاقية رقم 172 بشأن ظروف العمل في الفنادق والمطاعم والمنشآت المائية، المعتمدة من قبل المؤتمر العام لمنظمة العمل الدولية في دورته الثامنة والسبعين (78) بجنيف في 25 يونيو 1991.

وبالنسبة لعدد الأسئلة المتوصل بها إلى غاية يوم الثلاثاء 10 نوفمبر 2015 فهو: 86 سؤالا شفويا.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الأمين.

إذن على بركة الله.. تفضل السي السباعي.

المستشار السيد مبارك السباعي:

السيد الرئيس،

المستشارة السيدة مينة عفان:

بسم الله الرحمن الرحيم.
السيد الرئيس،
السادة الوزراء،
السادة المستشارون،

بالرغم من البرامج والاستراتيجيات المتعاقبة لإصلاح التعليم العالي ببلادنا، والارتقاء به وتأهيله للاستجابة لحاجيات الدولة، ومواكبة المستجدات التي تفرضها التحولات المتسارعة لبناء مجتمع العلم والمعرفة على كافة الأصعدة، فإن التعليم العالي ببلادنا لازال بعيدا كل البعد عن الأهداف المسطرة في البرنامج الحكومي، وعن مضامين البرامج والسياسات العمومية المعتمدة في قطاع التعليم العالي.

لنا نسائلكم، السيدة الوزيرة، ما هو تقييمكم للمخططات والبرامج التي تم اعتمادها وخاصة البرنامج الاستعجالي؟ وما هو المنظور الاستراتيجي لإصلاح التعليم العالي على ضوء التقرير الأخير للمجلس الأعلى للتعليم العالي؟ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

إذن ننقل إلى السؤال الموالي وهو حول موضوع إصلاح التعليم العالي تقدم به فريق الأصالة والمعاصرة، فليفضل أحد أعضاء هذا الفريق المحترم لطرح السؤال.

المستشار السيد عبد السلام بلقشور:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة والسيدان الوزيران،
السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

سؤالي هو كالتالي: لماذا السيدة الوزيرة انتظرنا حتى الثاني من الشهر الحالي للسماح بإصلاح منظومة التعليم الحالي؟ لماذا كل هذا التأخير إلى حدود هذا التاريخ، علما بأن هذا القطاع يعرف اختلالات كبيرة وعديدة ومتنوعة، وتعتبر قضيته هي القضية الثانية بعد قضية الصحراء المغربية؟ لماذا كل هذا التأخير عن الإعلان عن إصلاح التعليم العالي والمنظومة التعليمية بشكل عام؟ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

ننقل إلى السؤال الموالي، أي السؤال الثالث، حول موضوع إصلاح منظومة التعليم العالي، وقد تقدم بهذا السؤال فريق العدالة والتنمية، فليفضل أحد أعضاء هذا الفريق لتقديم السؤال.

المستشارة السيدة أمال ميصرة:

بسم الله الرحمن الرحيم.
شكرا سيدي الرئيس.
السادة الوزراء.
السادة المستشارون المحترمون.

سؤالنا هو: ما هو موقع إصلاح التعليم العالي والبحث العلمي ضمن الرؤية الإستراتيجية لإصلاح منظومة التربية والتكوين، التي أنجزها المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي؟ وما هي حصيلة إصلاح منظومة التعليم العالي في السنوات السابقة؟ وما هي المقاربة التي ستعتمدها وزارتك في تنزيل هذه الرؤية الإستراتيجية لإصلاح منظومة التربية والتكوين في المرحلة المقبلة؟ شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة.

الآن ننقل إلى السؤال الموالي، حول موضوع إستراتيجية الحكومة لإصلاح التعليم العالي، وهذا السؤال قد طرح من طرف الفريق الحركي، فليتقدم أحد أعضاء الفريق لطرح السؤال.

المستشار السيد عبد الرحمان الدريسي:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء.

إخواني المستشارين، أخواني المستشارات،

يشكل إصلاح منظومة التربية والتكوين في شموليتها، وفي شق التعليم العالي خصوصا، إحدى أهم القضايا ومن الأوراش المفتوحة التي استعصت على مختلف الحكومات المتعاقبة إيجاد وإبداع الوصفة المناسبة لها. وقد كان الخطاب الملكي 20 غشت 2012 جليا نقدا وتشخيصا للوضع، واعتبارا لكون التعليم العالي رافعة أساسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، فإن الإصلاح أصبح مطلبا عاجلا وآتيا. وبناء عليه، نسائلكم، السيدة الوزيرة، ما هي أسباب الوضع المختل لمنظومة التعليم العالي؟ ثانيا، ما هي إستراتيجية الحكومة لإصلاح قطاع التعليم العالي؟ شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

ننقل الآن إلى السؤال الموالي حول موضوع إستراتيجية إصلاح التعليم العالي، الذي طرح من طرف فريق التجمع الوطني للأحرار، فليفضل أحد أعضاء الفريق لتقديم السؤال.

والقاضي بدعم البحث العلمي عن طريق القرض الضريبي، المتمثل في خصم جزء من نفقات المقاولات على البحث العلمي من المبلغ الضريبي المستحق عليها؟
وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الآن، سأعطي الكلمة للسيدة وزيرة التعليم العالي للإجابة على كافة الأسئلة، مذكرا إياها بأن الحصة المخصصة للأجوبة للحكومة محددة في 18 دقيقة.

تفضلي السيدة الوزيرة إلى المنصة.

السيدة جميلة مصلى، الوزيرة المنتدبة لدى وزير التعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

بداية، اسمحو لي السيدات المستشارات، السادة المستشارين، السيد الرئيس، على تهنئتكم بالثقة التي حظيت بها والتعبير لكم عن متمنياتي لكم بالتوفيق في هذه الولاية التشريعية، الولاية الجديدة بالنسبة لكم.

بداية، لاشك أن هاذي مناسبة كذلك لتحية مجلس المستشارين على طرح إشكالية التعليم العالي ببلادنا، ومداخل الإصلاح.

اليوم، موضوع إصلاح التعليم العالي لم يعد، يعني من نافلة القول في مواضيع الإصلاح، ولكنه أصبح يكتسي بعدا استراتيجيا بالنظر إلى أهمية التعليم، واعتباره قاطرة حقيقية لأي تنمية متوقعة في المجتمع.

اليوم، السيد الرئيس، السادة المستشارين، لاشك أن بلادنا عرفت تراكبات مهمة في مجال التعليم وفي مجال إصلاح التعليم، بدءا من الميثاق الوطني للتربية والتكوين ومرورا بالرؤية الإستراتيجية الجديدة للإصلاح ما بين 2015 و2030.

طبعا، وزارة التعليم العالي وجوابا عن أسئلتكم، الوزارة ومشروع الإصلاح لم ينطلق اليوم،

مشروع الإصلاح انطلق مع هذه الحكومة منذ 2012 بعرض البرنامج الحكومي.

البرنامج الحكومي كما لا يخفى عليكم، السيدات المستشارات، السادة المستشارين، طرح يعني تصوره، تصور الحكومة لإصلاح التعليم.

وفي هذا الإطار، هذا المشروع الإصلاحي الذي تقدمت به الحكومة منذ 2012، وصادق عليه البرلمان بمجلسيه، كان بمثابة تعاقد، يعني، تعاقد والتزام مع المؤسسة التشريعية من جهة، ومع المواطنين من جهة أخرى.

تمت ترجمة توجهات البرنامج الحكومي إلى مخطط عمل، مخطط عمل في الوزارة ما بين 2013 - 2016.

طبعا، تقدمنا في إنجاز العديد من الأهداف المسطرة، وهذه مناسبة

المستشار السيد محمد البكوري:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير، السيدة الوزيرة،

السادة المستشارين، السيدات المستشارات،

يعتبر التعليم العالي مشروعا مجتمعيا يعتمد على بناء مجتمع المعرفة واستعادة ريادة الجامعة المغربية في التكوين والإشعاع وتوفير الشروط اللازمة لجودته، وتشجيع التكوين في المجالات المفتوحة على سوق الشغل وتلبية متطلبات المجتمع وتنمية الاقتصاد القائم على المعرفة.

السيد الوزير، نسالكم في ظل الإكراهات التي يعيشها قطاع التعليم العالي، نسالكم عن التدابير الإجرائية التي تعتمد وزارتم للنهوض بهذا القطاع؟

وما هي الإستراتيجية الإصلاحية المقترحة في هذا القطاع؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

والآن آخر سؤال قد تم طرحه من طرف فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب، حول موضوع إستراتيجية إصلاح التعليم العالي والبحث العلمي، فليفضل أحد أعضاء الفريق لطرح السؤال.

المستشار السيد يوسف محيي:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم.

السادة الوزراء، السيدة الوزيرة،

السادة المستشارون والمستشارات،

إن بلادنا وهي تسعى إلى تحقيق تميزها المستدامة كدولة صاعدة، تحتاج أكثر من أي وقت مضى إلى بحث علمي في مستوى طموحها وتطلعاتها، وهذا لن يتأتى إلا بربط الجامعة بمحيطها السوسيو اقتصادي وملائمة منتوجها مع حاجيات المقاولات، وذلك عبر إشراك المقاولات والالتصاق بها وبحاجياتها فيما يخص المعارف والمعارف المهنية، وكذا دعم البحث العلمي بالموارد المادية والبشرية بالنسبة للجامعة والمقاولات معا.

وهو ما يطرح، السيدة الوزيرة، إشكالية الإنفاق بإلحاح.

ففي الوقت الذي وصل فيه الإنفاق العالمي على البحث العلمي إلى 603 مليار دولار سنويا، نجد بلادنا، رغم ما حققته من نمو في هذا الإنفاق، لم تصل بعد إلى إنفاق 1% من الناتج الداخلي الخام، كما حدد ذلك الميثاق الوطني للتربية والتكوين.

آلا ترون، السيدة الوزيرة، أنه آن الأوان لاتخاذ خطوة إجرائية من طرف الحكومة لتندرك الأمر في القانون المالي لسنة 2016، عبر الأخذ بمقترح الاتحاد العام لمقاولات المغرب الذي ما فتئ يطرحه منذ سنوات،

- إصدار القانون المحدث للوكالة الوطنية لتقييم وضمان جودة التعليم العالي والبحث العلمي؛

- تفعيل الإجراءات الجديدة المتعلقة بإصلاح التكوينات الطبية والصيدلية وطب الأسنان؛

- الرفع كذلك من قابلية الخريجين في سوق الشغل عبر تنوع التكوينات المهنية، تقريبا اليوم 50% من التكوينات عندها ارتباط بسوق الشغل؛

- إطلاق مشاورات مع القطاعات الحكومية من أجل إيجاد مجموعة من المبادرات لتحديد حاجات التكوين وتوفيرها.

وبالنسبة لمجال الحكامة الذي نعتبره أساسيا للنهوض بمنظومة التعليم العالي والبحث العلمي في بلادنا، فتم اتخاذ مجموعة من المبادرات مرتبطة باعتماد معايير جديدة لترقية الأساتذة المؤهلين إلى إطار أستاذ التعليم العالي، بناء على الإنتاج العلمي وليس فقط على الأقدمية.

أضف إلى ذلك الاهتمام بأنجاز نظام معلوماتي جديد، لإيماننا العميق بأن المدخل الحقيقي، ومن المداخل الأساسية لإرساء نظام الحكامة، هو تطوير وإرساء نظام معلوماتي.

وكذلك، اعتماد المقاربة التشاركية في تدبير القطاع سواء في المستوى التشريعي أو في العديد من المبادرات.

بالنسبة لجانب البحث العلمي وتطوير التكنولوجيا والابتكار لجعلها فعلا قاطرة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في بلادنا، فأول مبادرة، يعني، التي تم الاشتغال عليها هي تفعيل اللجنة الوزارية الدائمة للبحث العلمي والتنمية التكنولوجية والابتكار التي توقفت زهاء سبع سنوات، وانعقدت دورتها الخامسة في يونيو 2014، وستعقد إن شاء الله الدورة السادسة في أواخر هذا الشهر.

تحسين الإستراتيجية الوطنية للبحث العلمي والتكنولوجي لمواكبة حاجيات التنمية الاقتصادية والاجتماعية وفقا للتحديات التي تعرفها بلادنا، وأهم شيء وهو تعبئة موارد مالية إضافية صُحّخت في مجال البحث العلمي اعتبرت غير مسبوقة.

فاليوم تم، يعني، انخراط مجموعة من المؤسسات العمومية، ومن الشركات كذلك، في مجال دعم البحث العلمي في بلادنا.

وفي المجال التشريعي تمت إضافة باب خاص بالبحث العلمي في القانون، يعني تغيير وتقييم القانون 01.00 المعروض الآن على أنظار الأمانة العامة للحكومة في انتظار استكمال المسطرة التشريعية الخاصة بهذا القانون.

إذن، هي مبادرات كثيرة ومتنوعة في إطار تشجيع البحث العلمي، دعم منح التميز، اليوم وصلنا إلى 3000 درهم عوض 2400، ويعني هناك مجموعة من المبادرات سأذكر بها في الجزء الثاني من الجواب.

شكرا لكم.

لاستعراض بعضها، وبالتالي فداخلي ستركز على محورين رئيسيين:

المحور الأول مرتبط، يعني، بمقاربتنا للإصلاح والمجالات التي كان التدخل فيها وكان فيها تقدم كبير.

والمستوى الثاني من المداخلة المرتبط بسؤالكم، سيكون حول نظرتنا للإصلاح في إطار الرؤية الإستراتيجية المنجزة.

بالنسبة للمحور الأول، أقول بأنه البرنامج الحكومي سطر خمس محاور رئيسية مرتبطة ببناء مجتمع المعرفة وتنمية اقتصاد المعرفة.

في هذا الإطار، يعني المحاور الأساسية ارتبطت بملائمة التكوين للرفع من قابلية الخريجين من خلال تطوير التعليم العالي وتوسيع العرض وتحسين الجودة.

المحور الثاني، تحسين الحكامة، تحسين حكامه تدبير القطاع.

المحور الثالث، مرتبط بتطوير منظومة البحث العلمي والتقني والابتكار، وجعلها قاطرة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في بلادنا.

المحور الرابع، مرتبط بدعم وتطوير الخدمات الاجتماعية المقدمة للطلبة، ضمانا لتكافؤ الفرص، وحرصا على كرامة الطالب.

والمحور الخامس، مراجعة الترسنة القانونية المنظمة لقطاع التعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر.

إذن، هذه المحاور الخمس تمت ترجمتها في مخطط عمل اشتغلت عليه الحكومة والوزارة الوصية لمدة أربع سنوات، ونحن الآن في السنة الأخيرة من هذه الولاية، وطبعا في هذه السنة هناك مجموعة من الأهداف التي نسعى إلى تحقيقها سأحدث عنها لاحقا.

إذن قلت، بالنسبة لهذه الأهداف وجوبا عن السؤال المرتبط بالحصيلة في هذا الشأن، أؤكد السيدات المستشارات، السادة المستشارين، أنه تم يعني أول محور تم الاشتغال عليه وهو توسيع العرض التربوي.

اليوم، موضوع توسيع العرض التربوي وتحسين الجودة، يعتبر من المجالات التي اشتغلت عليها الحكومة يعني بمسؤولية كبيرة، فتم توسيع الطاقة الاستيعابية ب 79.206 مقعد إضافي، أي بزيادة تقدر 21.5%، وذلك من خلال عملية التوسيع والاستحداثات الجديدة.

والرفع كذلك، في هذا الإطار، من خلال توسيع العرض، الرفع من عدد المناصب المخصصة للأساتذة الباحثين، فتقريبا في مبادرة قد نعتبرها استثنائية، تم رصد 500 إطار عبر فتح مباراة مفتوحة، و 500 عبر تحويل المناصب، وفي هذه السنة سنضيف 300 عبر التعاقد مع الدكاترة الباحثين في سلك الدكتوراه.

إذن، رصد 1300 منصب هذه السنة وقبلها، وهذه السنة كذلك القادمة إن شاء الله سيتم تحويل 500 منصب وفتح 500 منصب جديدة.

بالنسبة لتحسين الجودة التي تعتبر رهان كبير في التعليم العالي ومنظومة البحث العلمي، تم إصلاح سلك الإجازة من خلال:

- مراجعة دفاتر الضوابط البيداغوجية؛

السيد رئيس الجلسة:**شكرا السيدة الوزيرة.**

إذن الآن ننتقل إلى ما تبقى من الحصص بالنسبة للسيدات والسادة المستشارين أصحاب الأسئلة للتعقيب.

وأعطي الكلمة، أولا للفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية فيما تبقى لهم من الوقت، فليفضل أحد السيدات أو السادة المستشارين.

المستشار السيد عبد السلام البار:**شكرا السيد الرئيس.****السيدة الوزيرة،****السيد الوزير،****إخواني المستشارين، أخواني المستشارات،**

أعود إليكم، السيدة الوزيرة، لأقول من خلال ما سمعته في تدخلكم، أقول بأننا نضمن على السير العام لجامعاتنا المغربية، وهذا يبشر بالخير، نظرا لما سمعناه من برامج، خصوصا المحاور الخمس التي تكلمت عنها، السيدة الوزيرة.

غير أننا لازلنا نطمح إلى ما هو أحسن، أظن أننا.. الاكتظاظ اليوم ضارب أطنابه في جميع الجامعات حتى أصبحت الطاقة الاستيعابية لا تكفي ولا تستوعب عدد الطلبة، مثلا، جامعة ابن زهر التي الطاقة الاستيعابية ديالها 40 ألف والآن مسجلين 100 ألف، كيفاش بغيتيو هاذ الناس غادي يكونو تيرقاو للمشروع اللي جيتيوه اللي مشروع اللي كمنثوه؟

إلى هضرنا على فاس، رغم عدد الكليات فلازال الاكتظاظ خانق، يعرقل العمل داخل هذه الجامعات.

والذي يمتناه الفريق الاستقلالي هو ربط الجامعة بالمحيط حتى لا تتخرج أفواج ومحافل من الطلبة ولا يعرفون ماذا يفعلون.

هناك الإنكباب على بعض الشعب التي سوف لن تخدم مصلحة الطالب، هل من توجيه؟ هل من مراقبة في التسجيل؟ حسب النقط حتى ترقى بتعليمنا الجامعي إلى ما نطمح إليه وما نصبو إليه كمقاربة حسب التوجهات التي...
شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السيد المستشار، انتهى الوقت.

الكلمة للمتدخل الموالي من فريق الأصالة والمعاصرة في إطار التعقيب، فليفضل أحد أعضاء الفريق المحترم.

المستشار السيد عبد السلام بلقشور:**شكرا السيد الرئيس.**

إذن، السيدة الوزيرة، استمعنا إلى ردكم قبل قليل أو في خطابكم إن صح القول، واعتبرنا بكل صراحة أن جوابكم لم يكن شافيا وضايفا بالنسبة

إلينا، وكان في الحقيقة مؤسف إلى أبعد الحدود.

على اعتبار أننا كنا ننتظر إجراءات واقعية على أرض الواقع وليس برنامج نظري بكل المقاييس يحمل في حمولته أفكار، وكذلك مهنيات وطموح من أجل إصلاح المنظومة.

في حين أن الواقع اليوم هو واقع مزري وملموس، يكفي كيف ما قال الزميل المستشار المحترم الأستاذ عبد السلام البار قبل قليل، الاكتظاظ الذي يضرب أطنابه في المؤسسات الجامعية بحيث أننا أصبحنا نشبه المدرجات بمدرجات كرة القدم التي تتجاوز 4000 و5000، أقول طالب أو (متفرج)، لأن ظروف الدراسة وظروف التتبع لم تعد ترقى إلى المستوى المطلوب.

درسنا في الجامعات وكنا نعتبر أن الظروف آنذاك في سنوات التسعينات وأواخر الثمانينات كانت غير مناسبة، ولكن اليوم للأسف أننا أصبحنا نرى العجب العجاب في مؤسساتنا التعليمية الجامعية، في حين أننا ننتظر إصلاحات كبيرة وننتظر من خريجينا ومن مستقبلنا رجال الغد أن يكونوا في المستوى ليقودوا مؤسسات الدولة ويكونوا في المستوى المطلوب.

كذلك المعدلات، أو بصفة عامة للإصلاح كلفة، الكلفة ديال هاذ الإصلاح هذا واحنا كنبغو قانون الميزانية اللي كنبظروه يوصل لنا في المؤسسة ديالنا يوم 20 إن شاء الله، أن الميزانية المخصصة لهذا القطاع تبقى هزيلة وهزيلة جدا، (Donc) بأية ميزانية يمكن أن نترجم ما قدمته السيدة الوزيرة المحترمة قبل قليل على أرض الواقع؟

إذن، تبقى هذه الأفكار أو البرامج التي قدموها غير قابلة للأجراة على أرض الواقع.

كذلك، المقاربة القانونية لازلنا ننتظر القانون رقم 100.01 الذي لم ير النور إلى حدود الساعة، كذلك هذه معيقات كبيرة للمؤسسة التعليمية الجامعية.

وكذلك، وعد السيد الوزير الداودي بتجميع الجامعات ولم يتم بذلك منذ سنة 2013، وقد صرح بكل جرأته المعهودة أنه هناك بعض الشعب يجب حذفها لأنها تخرج العاطلين أو بعض الجامعات تخرج العاطلين، لكن للأسف لاشيء من هذا على أرض الواقع لحدود اللحظة..

السيد رئيس الجلسة:

انتهى الوقت السيد المستشار.

المستشار السيد عبد السلام بلقشور:

إذا شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

الآن الكلمة للفريق الموالي، فريق العدالة والتنمية في إطار التعقيب، فليفضل مشكورا.

المستشار السيد عبد العلي حامي الدين:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة المحترمة،

السادة الوزراء،

إخواني، أخواتي المستشارات،

استمعنا بإمعان لجوابكم حول سؤالنا المتعلق باستراتيجية إصلاح التعليم العالي، ونحن نسجل بكل موضوعية تيمينا لخطواتكم العملية والواقعية والموضوعية المرتبطة بإصلاح منظومة التعليم العالي.

نحن نتابع امتصاص الطاقة الاستيعابية والمجهود المبذول في هذا الإطار، نتابع أيضا الزيادة في المنح، نتابع أيضا التغطية الصحية للطلبة، نتابع أيضا ترقية الأساتذة الباحثين على أساس البحث العلمي، هذا كله يعكس إرادة قوية للنهوض بواقع إصلاح التعليم العالي.

صحيح، نحن نتنظر خطوات أخرى، نتنظر المزيد من التنسيق بين سياسة وزاراتكم وبين الجامعات، صحيح هناك استقلالية الجامعة، لكن لا بد من رؤية مندمجة.

هناك الرؤية الاستراتيجية، وهناك الميثاق الوطني، وهناك البرنامج الحكومي، إذن لا بد من رؤية مندمجة تنصهر فيها جميع السياسات، سياسة الوزارة وسياسة الجامعات ونزولا إلى الكليات.

نتنظر، السيدة الوزيرة، المزيد من المناصب للأساتذة الباحثين، حتى تتمكن أيضا من المزيد من الجامعات، لأن بلادنا فيما يتعلق بعدد الطلبة، رغم أننا نشتكى من الاكتظاظ، لكن المعدلات بالمقارنة مع الدول المجاورة تبقى معدلات منخفضة، لازلتنا بحاجة إلى الجامعات وبخاصة إلى الطلبة، لكن شريطة مواكبتها بطبيعة الحال بالمناصب المالية.

هناك حاجة للمزيد من ملائمة التكوينات مع حاجيات التشغيل، هناك مجهودات نحن نتمناها ونتابعها.

هناك أيضا حاجة للنهوض بواقع البحث العلمي، صحيح أن هناك ميزانية محترمة، وهناك مشاريع أطلقتها الوزارة فيما يتعلق بتلقي طلبات العروض المتعلقة بالبحث العلمي، لكن لا بد من دور جديد وأساسي للقطاع الخاص، نتنظر من وزاراتكم المزيد من تحفيز القطاع الخاص وإدماجه في هذه الرؤية، القطاع الخاص في الدول المتقدمة يساهم بأكثر من 70% فيما يتعلق بالبحث العلمي الذي له علاقة بالتنمية.

هذه ليست فقط مسؤولية الوزيرة لوحدها.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

اتمى الوقت.

الكلمة للفريق الموالي في إطار التعقيب وهو الفريق الحركي، فليفضل أحد أعضائه مشكورا.

المستشار السيد عبد الرحمان الريسي:

شكرا السيد الرئيس.

معالي الوزيرة،

إخواني المستشارين، أخواتي المستشارات،

في الحقيقة واحنا تنستمو بإمعان للجواب ديال الأخت الوزيرة، كان جواب في الحقيقة ديال التوجه اللي هو عمومي إن شاء الله للإستراتيجية اللي غادي تخدم إن شاء الله في المدى البعيد.

إلا أننا، معالي الوزيرة، احنا تنطلبو بأنه يكون برنامج استعجالي لبعض المناطق، وغادي نعطى بعض الأمثلة، كالمناطق بحال الجهة ديال الجديدة ديال درعة-تافيلالت، كما نتعرفوا، معالي الوزيرة، هناك بنايات ولكن بوحدها، احنا لحد الآن، السيدة الوزيرة، هذا الاكتظاظ اللي كاين في ابن زهر اللي هضرو عليه الإخوان هو كيتنزل عندنا في الجامعة المتعددة الاختصاصات في مدينة ورزازات.

وكذلك في الإقليم ديال الراشيدية لأنه الإشكال اللي كتعانيه هذه البنايات هادو هي أنه لحد الآن الأساتذة ما كاينينشاي كاين (Des vacataires) وهذا احنا بغينا ننبو أجيال وكتطلب أنه يكونوا مجموعة ديال الأساتذة دكاترة اللي يقربو هاذ الوليدات هادو ديال هذه المنطقة حتى هما يكون عندهم نفس الفرص اللي عند الإخوان دياهم في جميع المدن.

إلا أنه كنا لاحظوا دائما أن هذه المناطق دائما بقيت معزولة، وبكل أسف كان نفس الإحساس حتى في هاد المسألة ديال الجامعات اللي خاصها تكون على الأقل بتضامن مع هذه المناطق، اللي كما نتعرفو هذه المناطق اللي اعطت أساتذة أجلاء واعطت مجموعة ديال الوظائف العمومية في المغرب واعطت رجالات.

إلى أنه في البرنامج دياكم، الأخت الوزيرة، كتحسو بأنه مازال احنا غادي نزيدو تنسنوا الكثير، إلا أن الأبناء ديالنا مازال كيضيعوا، وكتمناو أنه تعطى لهم الفرصة، معالي الوزيرة، وكتطلبو بشي زيارة لهاد المنطقة باش توفقوا على المعاناة.

فلحد الآن، كما قلت للأساتذة، كاينين (Des vacataires)، ومجموعة ديال الشعب لحد الآن ما كتنقرش، لأن ما كاينش الأساتذة فيها، وهذا إشكال كبير.

كاين كذلك المشكل ديال الماستر، كيفاش أنه جميع الجامعات يتمكناو باش يديرو الماستر للوليدات دياهم في حين أن هذه المنطقة ما عندهاش نفس..

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

اتمى الوقت السيد المستشار المحترم.

الآن التعقيب موكول لأحد أعضاء فريق التجمع الوطني للأحرار

المحرك الأساسي لتطوير البحث العلمي الذي يعاني في بلادنا من صعوبات ومعوقات أخرى كثيرة، أبرزها أن الجامعة المغربية تعيش في عزلة عن محيطها الاقتصادي والاجتماعي ولا تواكب التحولات الاجتماعية العميقة للبلاد.

كما لا تواكب حاجيات المقاول الوطنية وسوق الشغل، لأننا ظللنا السيدة الوزيرة، نجتز نفس المشاكل ونعيد طرح نفس الأهداف في كل محطات إصلاح التعليم العالي والبحث العلمي.

ولهذا، نظن بأنه التصاق الجامعة المنتجة بالمقاول التي تستقبل المنتج الجامعي، هو ردم للهوة بين الطرفين، لتجد المقاول حاجياتها فيما يخص المعارف والمعارف المهنية.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم، انتهى الوقت.

إذا الآن سأعطي الكلمة للسيدة الوزيرة للرد على التعقيبات فيما تبقى لها من الوقت، فتنفصي.

السيدة الوزيرة المنتدبة لدى وزير التعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر:

شكرا السيد الرئيس.

السادة المستشارين،

السيدات المستشارات،

بداية أشكركم على تفاعلكم من خلال الطرح الذي تقدمت به.

طبعاً، أول مسألة أريد التأكيد عليها، أننا لم نتقدم بعود أو بمجرد يعني كلام نظري، ولكن أحببت أن أبدأ مداخلتي بالشق الأول المرتبط بالمنجزات، وهو حصيلة الإنجاز الحكومي في مجال التعليم العالي، ارتباطاً بالبرنامج الحكومي من جهة، وارتباطاً كذلك بمخطط الوزارة 2013-2016 المنطلق من البرنامج الحكومي.

مع ذلك، أريد أن أؤكد مرة أخرى أنه بالنسبة لمجموع الأسئلة أو تعقيباتكم، أول مسألة أريد أن أؤكد عليها، أن أبدأ بموضوع الاكتظاظ، على اعتبار أن هذا الموضوع يثار في العديد من المجالات.

أولاً، ينبغي التذكير بأن اليوم نسبة الطلبة في المغرب لا تتجاوز 800 ألف، وهذا الرقم إذا قارناه بنسبة ساكنة المغرب، نجد بأن تمثيلية الطلبة لازالت محدودة مقارنة، كما ذكر أحد السادة المستشارين، ببلدان أخرى التي عندها أقل من هذه النسبة من ناحية النمو الديموغرافي، ولكن عدد الطلبة عندها يتجاوز الملايين.

إذن، فنحن في بلادنا نحتاج إلى ثقافة تؤسس لأهمية الجامعة، باعتبارها قاطرة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، نحتاج إلى ثقافة تؤسس لضرورة إتمام التعليم الجامعي، هذا يحتاج إلى مجهود كبير.

وفي نفس الوقت لا يمكن أن ننكر اليوم، قضية الاكتظاظ هي ليست

فليتفضل مشكوراً.

المستشار السيد محمد البكوري:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة،

لا ينكر أحد أنكم بذلتم مجهودات جبارة في الأربع سنوات الماضية من خلال إعادة هيكلة مكونات الجامعة عبر إقرار قانون الأقطاب الجامعية والذي جاء من البرلمان كمقترح قانون تفاعلتم معه إيجابياً وبسرعة، والذي جاء هذا المقترح لجعل الجامعة أكثر انسجاماً ومروناً.

نحن في فريق التجمع الوطني للأحرار ليس علينا إلا أن نثمن هذا الإجراء وباقي الإجراءات الأخرى المصاحبة.

السيدة الوزيرة، رغم هذه الإصلاحات إلا أن ذلك لم يوقف تدفق الطلبة على الجامعة، بحيث نجد أن الولوج إلى الجامعة ارتفع في الفترة ما بين 2014 و2015 إلى 11.5%، وهذا يتطلب توسيع قاعدة المنوحين من أبناء الشعب المغربي خصوصاً الطبقة المعوزة، حيث تم تعميم هذه الفائدة على 42 ألف طالب جديد دون أن ننسى الرفع من الطاقة الاستيعابية للأحياء الجامعية الذي وصل إلى 84 ألف و300 سكن بدل 44 ألف سكن.

فعلينا، السيدة الوزيرة، أن نشجعوا أكثر التدخلات في هذا القطاع، وكذلك أمامكم الشيء الكثير لتقريب هذا المرفق العمومي من الساكنة القروية والمناطق المهمشة من جهة، وكذلك محاربة العنف في الجامعة الذي لا يزال يعرقل عملية التحصيل المعرفي فيها.

وشكراً.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

إذا سأعطي الكلمة لآخر متدخل باسم فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب وذلك في إطار التعقيب بطبيعة الحال، فليتفضل مشكوراً.

المستشار السيد يوسف محبي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة المحترمة،

لقد استمعنا بإمعان إلى برنامج وزاراتكم، ولكن نسجل أنه لم يتم الإجابة على سؤالنا ومقترح الاتحاد العام لمقاولات المغرب والقاضي بدعم البحث العلمي عن طريق القرض الضريبي (le crédit impôt) والمتمثل في خصم جزء من نفقات المقاولات على البحث العلمي بالمبلغ الضريبي المستحق عليها.

وكذلك، السيدة الوزيرة، لقد ركزت في سؤالنا الآتي على ضعف الإنفاق على البحث العلمي في المغرب، لأن هذا الإنفاق لا يتجاوز كما تعلمون 0.73% من الناتج الداخلي الخام، ولأن الدعم المادي كما قلتم هو

إضافية، ولكن أتفق معكم السيد المستشار، أنه فعلا اليوم لابد من انخراط القطاع الخاص بقوة في عملية النهوض بالبحث العلمي في بلادنا.

ولعل مبادرة إشراك يعني الجهة التي تمثلونها اليوم في كل مجالس الجامعات هي.. اتخذ هذا القرار في هذا الشأن، من أجل إشراك المقولة المغربية وأن تكون حاضرة في مجالس الجامعات لتتقدم بمقترحاتها.

واحنا بالنسبة لنا هذا المقترح الذي تفضلتم به يمكن لكم تتقدمو به في لجنة المالية، ويتم المداولة ديالو، وإذا تم التصويت عليه، ففي نهاية المطاف الذي يُشعر هو البرلمان وليست الحكومة، لأن البرلمان هو الذي يُشعر كما لا يخفى عليكم السادة المستشارين.

مسألة أخرى وهي مرتبطة كذلك بضرورة رفع الإيفاق، قلت الإيفاق العمومي، متفقة معكم، ضرورة تعبئة القطاع الخاص.

بذلت مجهودات، ولكن لابد من تعبئة مجهودات كبرى، من أجل فعلا أن نصل إلى المستوى الدولي اللي كيغطي نسبة الإيفاق أن لا تقل عن 1% على الأقل، لا زلنا لم نصل إليها، ولكن نجتهد في هذا الشأن.

قضية التجميع، بعض السادة المستشارين طرحوها، بالعكس قضية التجميع، نعم على مستوى الإطار القانوني، ولكن كذلك على المستوى الفعلي، اليوم جامعة محمد الخامس، وجامعة البيضاء، لدينا التجميع على المستوى القانوني وعلى المستوى الفعلي كذلك، وهذا يأتي في إطار تقوية والتكبير لمفهوم الأقطاب الجامعية.

لأنه اليوم التصنيف الدولي نحتاج إلى أقطاب جامعية كبرى، المؤسسات الجامعية الصغرى عهدها مضى، ونحتاج إلى أقطاب جامعية كبرى تجمع الآليات وتجمع كل ما يمكن أن يُجمع البحث العلمي ويجمع كل المهتمين بهذا الشأن.

وهنا، نبغي نؤكد بمبادرة تم القيام بها على مستوى الوزارة، واللي كنتنسجم مع موضوع البحث العلمي، وهو القيام مجرد لكل ما تتوفر عليه الجامعة المغربية من آليات البحث العلمي.

اليوم، تتوفر على جرد يصل إلى 80%، من كل آليات البحث العلمي الموجودة في الجامعات.

مجهود كبير تم الاشتغال فيه من طرف مجموعة من الأطراف، اليوم هو هذه القاعدة، قاعدة المعلومات موجودة في البوابة الجديدة للوزارة.

هذه البوابة التي حرصنا أن تتضمن كل المعطيات، وكل المعلومات المرتبطة بالتعليم العالي والبحث العلمي من أجل توفير المعلومة، لإيماننا العميق أن المعلومة هي حق دستوري، بناء على الفصل 27 من الدستور.

أضف إلى ذلك أن اليوم المعلومة تشكل معطى أساسي في منظومة البحث العلمي وفي منظومة التعليم العالي، من حق الطلبة أن تكون لديهم كل المتقنيات القانونية، وكل الخدمات يتعرفوا عليها ويدخلوا لها عبر البوابة.

من حق كذلك الموارد البشرية، من حق الباحثين، من حق المهتمين، أن تكون لديهم المعلومة، والمعلومة تعتبرها من المداخل الأساس في الحكامة.

طابعا عاما في كل المؤسسات الجامعية، ينبغي التأكيد أن هناك بعض التخصصات هي التي تعرف اكتظاظا، وهذا بحسب الإحصائيات التي تتوفر عليها واللي هي إحصائيات رسمية، خاصة كليات العلوم القانونية والاقتصادية وكليات العلوم عموما، ولكن ليست ظاهرة عامة في كل المؤسسات.

مسألة أخرى أن الموضوع، يعني موضوع الاكتظاظ، من خلال تحسين العرض التربوي، وتنويع العرض التربوي وتوسيع العرض الجامعي، من خلاله بذلت مساعي كثيرة وكثيرة جدا ليست فقط على المستوى النظري، ولكن على مستوى الواقع.

فعندما أقول بأن المناصب المالية المخصصة، اليوم استطعنا نوصلوا ل 1300 منصب في 2015، هذا رقم غير مسبوق، 1300 منصب، 500 عبر مباريات مفتوحة و500 عبر يعني ما سمي أن في إطار تحويل المناصب، وهذا 300 في إطار التعاقد مع الطلبة اللي كانت من خلال قرار ما بين وزارة المالية ووزارة التعليم العالي، والتي سنبدا في تفعيلها ابتداء من 2016.

هذه قرارات ليست فقط نظرية ولكن هذا عمل، أنا كنتكلم على برنامج عمل الذي بدأ التنفيذ فيه هذا من جهة.

مسألة أخرى اتخاذ قرار بناء مدرجات، اليوم 19 مدرج كبيرة، يعني اللي كتجاوز الطاقة الاستيعابية ديالها حتى ل 800 طالب، هذه المدرجات 5 منها ستفتتح في نهاية 2015، 7 تقريبا ستكون جاهزة في 2016، وما تبقى وقع فيه مشكل في العقار ولكن تم تداركه في المرحلة الأخيرة، وسيرى النور كذلك في الآجال المحددة.

إذن، هذه كلها إجراءات وتدابير على مستوى عالي من المسؤولية وعلى مستوى عالي من الجراة، تم اتخاذها للنهوض بمنظومة التعليم العالي والبحث العلمي.

بالنسبة للمؤسسات الجامعية، صحيح، أنه اليوم في إطار الرؤية الإستراتيجية الجديدة، وفي إطار كذلك المخطط للوزارة، لابد من إيجاد ملائمة في إطار الجهوية المتقدمة، لا يمكن أن تستمر لدينا جهات.

صحيح عندنا مؤسسات جامعية وفيها نواة جامعية، ولكن نحتاج إلى تطوير هذه المراكز الجامعية، وبحيث تستجيب إلى المحيط الاقتصادي والاجتماعي وإلى الحاجيات المتزايدة.

طبعاً، قرار إنشاء جامعة هو قرار، قرار من الناحية المالية وكذا يحتاج إلى تدبير وإلى وقت.

المسألة الأخرى، اللي نبغي نتوقف عندها وهي قضية البحث العلمي. موضوع البحث العلمي، هو كيف ما ذكرت جاء في إطار الحوار الأساسية في البرنامج الحكومي، اعتبار البحث العلمي والنهوض بمنظومة البحث العلمي رافعة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

الحكومة بذلت مساعي كبيرة من أجل توفير موارد وتعبئة موارد مالية

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة على المشاركة والمساهمة القيمة في هذه الجلسة.

والآن، السيدات والسادة المستشارين المحترمين، إذا سمحتم سننتقل إلى الأسئلة الآتية وعددها تسعة (9) الموجهة إلى السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالشؤون العامة والحكامة، وهي أسئلة كلها تتميز بوحدة الموضوع، لذا أقترح عليكم طرحها دفعة واحدة، مشيرا في البداية إلى كون السيد الوزير مشكورا قد مكن رئاسة المجلس من ملف متكامل يضم عددا من الوثائق لها صلة بالموضوع، وستعمل رئاسة المجلس على مد كل واحدة وواحد منكم بالملف المذكور إن شاء الله عن طريق الفرق والمجموعات.

والآن إذا سمحتم، سأعطي الكلمة لأول فريق قد طرح السؤال حول النظام الجديد لتسعيرة وفوترة الماء والكهرباء وهو الفريق الاستقلالي للوحدة والتعددية، فليفضل أحد أعضائه مشكورا لتقديم السؤال.

المستشار السيد عثمان عيلة:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد رئيس المحترم،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

تشهد العديد من المدن والمناطق المغربية توترا شديدا واحتجاجات عارمة بسبب الزيادة غير المبررة في فواتير الماء والكهرباء، والدليل على ذلك ما وقع في مدن الشمال على سبيل المثال لا الحصر مع شركة "Amendis"، التي أثقلت فواتيرها كاهل المواطنين مما دفع بهم إلى الخروج إلى الشوارع للاحتجاج.

لنا نسألكم السيد الوزير المحترم:

- هل غلاء فواتير الماء والكهرباء في العديد من المدن المغربية وخاصة بـمدن الشمال، وهو نتيجة لإعمال النظام الجديد للتسعير والفواتير؟

- وما هي التدابير والإجراءات الاستعجالية التي ستتخذها الحكومة لإقرار حلول معقولة وللإستجابة للمطالب المشروعة للمواطنين، وحماية المستهلك من التلاعب بهذه الشركات وعدم التزامها بالضوابط المحددة في دفاتر التحملات؟

وكذلك، حتى في القطاع العام، لأنه القطاع العام إلى جينا نشوفو الماء كانت الناس تخلص من 3 أشهر ل 3 أشهر، والآن ذاك الشي اللي كانت تخلص في 3 أشهر ولات تخلصو في شهر، أما الضوء حدث ولا حرج.

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

أما السؤال الآتي الثاني فقد تم تقديمه من طرف فريق الأصالة والمعاصرة

اليوم، تتوفر على بوابة متعددة الخدمات، سهلة الولوج، توفر المعلومة لكل الأطراف المتدخلة في التعليم العالي والبحث العلمي، وهي لبنة في إطار إرساء نظام معلوماتي داخل وزارة التعليم العالي بتنسيق مع الجامعات لأنه هاذ الإطار هو بالنسبة لنا، النظام المعلوماتي بالنسبة لنا هو، أولا، يضمن مزيد من الحكامة، مزيد من الشفافية، من أجل أن يعني المواطن والمتابع والباحث يكون متابع ومواكب.

مسألة أخرى هي طبعا، قلت اليوم الرؤية الإستراتيجية للتعليم العالي، سنتحول إلى قانون إطار، والقانون الإطار سيتضمن كل المقترحات الواردة في هذه الرؤية، بالنسبة لنا لأن الوزراء هم أعضاء في المجلس الأعلى، فالكثير من المقترحات هي متضمنة في هذه الرؤية، حاولنا أن نترجمها إلى مخطط عمل خاص بوزارة التعليم العالي وإلى مقترحات تستند على مجموعة من المرتكزات، من أهم هذه المرتكزات:

أولا، تنفيذ التعلمات الملكية السامية في مجال التعليم العالي والتي اعتبرت أن قضية التعليم تأتي قضية وطنية بعد قضية الوحدة الترابية. نستند كذلك على ضرورة تنزيل مستلزمات التجديد ورافعات الرؤية الإستراتيجية للإصلاح.

تستند كذلك على مواكبة التحديات التي تواجهها منظومة التعليم العالي والبحث العلمي على الصعيد الوطني والدولي، والمحاور الرئيسية التي تم الاشتغال عليها.

طبعا، الخطة الإستراتيجية فيها 15 سنة، بالنسبة لنا وضعنا المدى القريب والمتوسط والبعيد، ولكن هناك تدابير إجرائية سيتم اتخاذها هذه السنة لمزيد من النهوض بمنظومة التعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر في بلادنا، لقناعتنا الراسخة بأن الارتقاء بالجودة لتحسين مخرجات التعليم العالي وتحسين الولوج للتعليم العالي لتحقيق الإنصاف وتكافؤ الفرص ودعم البحث العلمي والرفع من مردوديته وربطه بأهداف التنمية الشاملة.

نعتقد جازمين بأن هذه المحاور الثلاث، محاور رئيسية للنهوض بالمنظومة، ولنكون في مستوى تطلعات المواطنين وفي مستوى الاستجابة للتحديات الكبرى، على اعتبار أن الجامعة اليوم هي التي تُخرج النخب، وأن الجامعة وخريجي الجامعات هم الذين مفروض أن يقودوا التنمية الاقتصادية والاجتماعية في بلادنا.

أضيف فقط في قضية الحكامة وأختم بها، أن موضوع الحكامة كذلك سواء في البرنامج الحكومي الحالي أو في المقترح الذي نشغل عليه، تطوير حكمة منظومة التعليم العالي والبحث العلمي بهدف الرفع من أدائها.

اليوم، موضوع الحكامة يمكن أن نرسي يعني نظام تعليم عالي جيد، يمكن أن نظور البحث العلمي ولكن بدون حكمة جيدة، أكد أنه ستقع تعثرات واختلالات، وهذا ما نعمل على تفاديه في المستقبل.

وشكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

إصلاح نظام احتساب فواتير الماء والكهرباء، هو موضوع السؤال المطروح من طرف الفريق الحركي، فليتقدم أحد أعضاء الفريق من أجل طرح السؤال.

المستشار السيد أحمد شد:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

أخواني، إخواني المستشارين،

طرحت المنهجية المعتمدة في احتساب الفواتير الماء والكهرباء، خصوصا بالمدن التي يديرها المجالين الحيويين من قبل شركات التدبير المفوض ووكالات التوزيع، إشكاليات واختلالات نجم عنها احتقان اجتماعي كبير وواسع بمجموع من المدن المغربية، وخصوصا ذوي الدخل المحدود. وبناء عليه السيد الوزير، نساءلكم: ما هي الإستراتيجية الحكومية لإصلاح نظام الفاتورة المتعلقة بالقطاعين الإستراتيجيين المشار إليهما أعلاه؟ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

أما موضوع النظام الجديد لاحتساب تسعيرة فواتير الماء والكهرباء، فقد طرح من طرف فريق التجمع الوطني للأحرار، فليتفضل أحد أعضاء الفريق لتقديم السؤال.

المستشار السيد عبد العزيز بوهود:

بسم الله الرحمن الرحيم.

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

قامت كل الجهات المشرفة على تدبير قطاع الماء والكهرباء باعتماد نظام فواتير جديدة، وقد سبق للحكومة أن أكدت بأن هذا الإجراء يخص فقط المستهلكين لأكثر من 100 كيلوات في الكهرباء، و6 متر مكعب في الماء شهريا، غير أن شريحة عريضة من المواطنين وخصوصا الفئات الاجتماعية المعوزة فوجئت بزيادات موهولة بل صاروخية في الفواتير، أدت إلى إشعال موجة من الاحتجاجات المستنكرة للسياسة الحكومية في هذا الملف. وأمام هذه الإشكالية، نساءلكم، السيد الوزير المحترم، عن الإجراءات التي اتخذتها الحكومة لمواجهة غلاء فواتير الماء والكهرباء؟ وما هي التدابير المزمع اتخاذها لإعادة النظر في تسعيرة هذه الفواتير؟ وشكرا.

حول موضوع ارتفاع أسعار الماء والكهرباء، فليفضل أحد أعضاء الفريق لتقديم السؤال.

المستشار السيد العربي المرشي:

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السيد الوزير، نتساءل في فريق الأصالة والمعاصرة، أين كانت الحكومة هذه السنين الأخيرة حتى اشتعل الفتيل في مجموعة من المدن، مع العلم هذه الطبقات الاجتماعية التي في الحقيقة هاذ الزيادات المتكررة والمفاجئة ديال هاذ الشركات فاجأتهم ونهبت الكاهل ديال هاذ الطبقة، والحكومة تنصب في نفس الوقت، نفسها مدافعة على هاذ الطبقة. نتساءل، السيد الوزير، أين وصلت في معالجة هذا الملف خاصة في المناطق الشالية؟ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

أما السؤال المتعلق بموضوع إختلالات فواتير الكهرباء والماء فقد تم طرحه من فريق العدالة والتنمية، فليفضل أحد أعضاء الفريق لتقديم السؤال.

المستشار السيد سعيد السعدوني:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

منذ سنة عقدت الدولة المغربية مع المكتب الوطني للكهرباء اتفاق لرفع الإختلال أو الإفلاس الذي عرفه هذا المكتب، فيما يتعلق بهذه المادة الحيوية الماء والكهرباء.

من طبيعة الحال هذه المادة وهذا الاتفاق تم تمكين هذا المكتب من تطوير برامج واستثماراته لضمان جودة أفضل مع مراعاة العدالة الاجتماعية في تحديد الأسعار.

لكن، السيد الوزير، تم تسجيل عدة شكايات للمواطنين والمواطنين رافقتها احتجاجات على الفواتير والتسعيرة، لاسيما بالنسبة للمناطق التي يتم فيها توزيع الكهرباء والماء عن طريق التدبير المفوض.

لنا نساءلكم، السيد الوزير المحترم، عن أسباب هذا الارتفاع الملحوظ في التسعيرة؟

وعن التدابير والإجراءات التي ستقومون بها لمعالجة الإختلالات التي لازالت تصاحب عملية توزيع الكهرباء والماء وفواتيرها؟ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:**شكرا السيد المستشار المحترم.**

أما الفريق الاشتراكي فقد اختار تقديم سؤاله حول النظام المعتمد في احتساب فواتير الماء والكهرباء، فليفضل أحد أعضاء الفريق لطرح السؤال.

المستشار السيد أبو بكر عبيد:**شكرا السيد الرئيس.****السادة المستشارين،****السيدات المستشارات،**

شهدت عدة مدن مغربية، وخاصة مدن الشمال، احتجاجات ومسيرات على خلفية غلاء فواتير الماء والكهرباء.

نسألكم، السيد الوزير، عن حيثيات هذا الغلاء الصاروخي في الفواتير؟ وعن السبل الكفيلة لإيجاد حلول للمتضررين؟
شكرا.

السيد رئيس الجلسة:**شكرا السيد المستشار.**

أما فريق الإتحاد المغربي للشغل، فقد اختار موضوع نظام فواتير الماء والكهرباء كسؤال، وعليه فليقدم أحد أعضاء الفريق لتقديم هذا السؤال.

المستشارة السيدة وفاء القاضي:**السيد الرئيس المحترم.****السيدات المستشارات المحترمت،****السادة المستشارين المحترمين،****السيد الوزير،**

لماذا أدى نظام الفوترة الذي أقرته الحكومة إلى كل هذه الاحتجاجات الشعبية؟

وهل الحكومة ولطمأنة الشعب المغربي مستعدة لمراجعة سياستها التدييرية في هذا الشأن؟
وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:**شكرا السيدة المستشارة المحترمة.**

السؤال ما قبل الأخير، فهو حول موضوع النظام الجديد لاحتساب استهلاك الماء والكهرباء، وقد قدم هذا السؤال من طرف الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي، فليفضل أحد أعضاء الفريق لطرح السؤال.

المستشار السيد محمد عدال:**شكرا السيد الرئيس.****السيد الوزير،****السيدات والسادة المستشارين المحترمين،****السيد الوزير المحترم،**

في الأواني الأخيرة عرفت العديد من المدن موجة من الاحتجاجات موضوعها الزيادة الصاروخية في فواتير الماء والكهرباء، وصلت لمستوى يفوق قدرة المواطن، وكان آخر هذه الاحتجاجات ما عرفته مدينة طنجة وغيرها من المدن، وقد عبرتم في العديد من المناسبات، عن قيامكم بالعديد من الإجراءات تحمي المواطن من أي مساس جراء النظام الجديد للأشطر. لذا، نسألكم السيد الوزير، عن الإجراءات التي اتخذتموها لحماية المواطنين من تعسف المؤسسات المفوض لها تدبير هذا القطاع الحيوي؟
وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:**شكرا السيد المستشار المحترم.**

أما مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، فقد اختارت موضوع النظام الجديد لاحتساب فواتير الماء والكهرباء، وعليه أعطي الكلمة لأحد أفراد هذه المجموعة لتقديم السؤال.

المستشار السيد عبد الحق حيسان:**شكرا السيد الرئيس.****السيد الوزير،****السادة المستشارين المحترمين،****السيدات المستشارات المحترمت،**

الموضوع الذي نريد أن نساءل فيه السيد الوزير اليوم، هو ما عرفته العديد من المدن المغربية، وخصوصا مناطق الشمال وعلى الخصوص مدينة طنجة، احتجاجا بشكل سلبي على ارتفاع فاتورة الماء والكهرباء، مطالبين برحيل هذه الشركة أو هذه الشركات التي تم التفويض لها في تدبير هذا القطاع الحيوي، بعد تدخل رئيس الحكومة في المشكل اللي كان مطروح في مدينة طنجة، قام بتهديد المواطنين بأنه الدولة لها منطقتها.

اليوم نريد أن نعرف حقيقة هل هذه الشركة هي المسؤولة عن ارتفاع هذه الفواتير؟ أم أنه النظام الجديد الذي أقرته الحكومة هو المسؤول؟
لذلك نسألكم، السيد الوزير، وغنطلبو منكم أن تكونوا واضحين مع المواطنين لكي يعرفوا حقيقة هذا الموضوع.
شكرا.

السيد رئيس الجلسة:**شكرا السيد المستشار المحترم،**

والآن جاء دور السيد وزير الشؤون العامة والحكامة، وفي مساحة زمنية تصل إلى 27 دقيقة للرد على جميع التساؤلات المقدمة من طرف السيدات المستشارات والسادة المستشارين حول موضوع النظام الجديد

وزير الطاقة، وعبد ربه، بحضور رئيس الحكومة، أش تقول هاذ الاتفاق اللي عندكم هنا؟

يقول "الحكومة كتلتزم باش تعطي للمكتب الوطني للكهرباء لمدة 4 سنوات من 2014 إلى 2017، 4 دالمليار ونصف ديال الدرهم، دعم".

ثانيا، هاذ الفاتورات والتسيير ديال المكتب وصلوا لواحد الحالة خطيرة جدا، كانت المؤسسة ستتهار، كيفاش كنتهاتر المؤسسات ديال الضوء والماء؟ راني قلتها في المجلس السابق، راني عشت فجوج ديال الدول تيووقع فيها (délestage) تيتقطع الضوء 3، 4، 5 ديال الساعات في النهار، كنا على حافة عدم القدرة للإنتاج ديال الكهرباء، لأن التكلفة ديال الكهرباء والتكلفة ديال الماء والضوء ما تلاتش متماشية مع تكاليف الإنتاج، لأن من سنة 2006 اللي زادت الحكومة 7.5% بصفة إيجابية على العدادات المنزلية وعلى الاستهلاك المنزلي لا الكهرباء ولا الماء، وزادت إلى 8.7% على (la moyenne tension) وعلى (la haute tension)، ما باقيش تمسات الفاتورة ديال الكهرباء، وبقي غادي المكتب خاصو يواجه الاستثارات ويواجه استهلاك كيرتفع سنة بعد سنة، لأن الاستهلاك داز إلى 6.6% زيادة.

أما الاستهلاك ديال الماء كتتكلمو على الاستهلاك الإجمالي، كايين مناطق اللي ارتفع فيها الاستهلاك، لأنه عرفت طفرة ديال السكن وعرفت طفرة ديال الصناعة، لا المتوسطة ولا الكبيرة.

ولذلك، كنا أمام خيارين، في السابق أشنو دارو؟ قالو خدم الفيول (spécial) أي ذاك المحطة ديال قنيطرة والمحطة دالمحمدية اللي مصايبه باش ملي يقلال الضوء تطلق الضوء وكتخدم بفيول (spécial) أرا صندوق المقاصة يعطي يخلص الفاتورات للمكتب، صافي هاذي هي الحلول السهلة. قلنا ما يمكنش نستمر في هاذ الشيء، أرى لنا نديرو واحد التعاقد مع المكتب، كايين حوايج اللي خاصو يديرها هو وكايين حوايج اللي ملزمة الحكومة ديرها معه في هاذ 4 سنوات.

وهنا غادي تلقاو تسعيرة ل (logiciel) هذا علاش وقرنا الفرنسية خرجنا القرارات في شهر (juillet) وما خرجنا القرارات إلا حتى لشتنبر لأن (logiciel) اللي تصايب باش ييدا يحسب الفاتورات ديال الناس، قلنا غناخذو هاذ الوقت هاذيك الثلاث أشهر دالصيف حتى نفضيوه، وما ننداو نطبقوه حتى لنوفمبر 2014.

أشنو درنا؟ درنا أولا الشطر ديال (100kwh) ما يتوصل السعر ديالو هاذ 4 سنوات، والشطر الثاني اللي فيه من 100 ل 200.. صافي مشات لي الناكرة، لأنه غريب هاذ الأمر، بدل ما نرجعو هاذ الشيء ونقول لكم الصفحة كذا شوفو معايا، عجيب هاذ الأمر في المجلس.

(la tranche) ذاك 50 ديال ذاك (la tranche) (50kwh) غادي تحسب بثمان الشطر الأول، 9.01 درهم ومن بعد غادي ندوزو للأرقام، دابا نعطيك باش نعرفو علاش كتتكلمو نمودج ديال فاتورة.

لاحتساب وفوترة تسعيرة الماء والكهرباء.
فليتفضل مشكوراً.

السيد محمد الوفا، الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالشؤون العامة والحكامة:

**بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله،
السيد الرئيس،
السيدات والسادة المستشارين،**

كنعتمد بأننا احنا أمام واحد الموضوع من الأهمية بمكان، ومستقبلي بالنسبة للاقتصاد ديال البلاد ديالنا وبالنسبة لواحد المؤسسة من أضخم المؤسسات الاقتصادية والاستثمارية ديال المغرب.

غنبدا بملاحظة على الرئاسة المحترمة، وحا تكونو قريتو داك البرا، أنا طلبت، وتنعتمد بأنه كايين مجلس مستشارين جديد وغندخلو في أسلوب جديد للتعامل مع الحكومة، واللقاء ديالي مع السيد الرئيس كان لهاذ الغاية للتعامل الجديد مع الحكومة، ولكن تيتبين أن الإدارة مازال ما بغاتش تفهم أنه كايين تغيير.

راه ما يمكنش نتكلم على هاذ الشيء إلى ما كانش قدامكم هاذ الكتيب، تيجاوبوني تقول أنا حطيت هاذ الشيء في الصباح ف 9 ديال الصباح، وحا يمشي الوقت، كافي، غادي نجي اليوم وغدا وغنبتقي نقول اللي مآمن به، حطيت هاذ الشيء في 9 الصباح، وتقول لهم هاذ الكتاب خاصو يكون بيد السادة المستشارين كيف موالفين تنديرو باش يعرفوني علاش نتكلم؟ هذه أمور دقيقة تقنية، تينقال لي دابا نضيفوهم للفرق.

أنا غنتكلم على واحد الحوايج اللي أنتا مجلس المستشارين في حلة جديدة، وما عندكموش حتى الوثيقة اللي يمكن لكم تصفحو باش تردوا البال واش تنقول الحقيقة ولا تنكذب، ولكن ما كايين باس، ت يظهر بأن الإدارة ما زال ما بغاتش تفهم أنه كايين مجلس مستشارين جديد.

على كل حال، بالنسبة لنا احنا في الحكومة واضحين في هذا الموضوع، هذا كل ما يتعلق بضبط الفواتير والكيفية ديال الاحتساب ديالها، وهذا صدر في الجريدة الرسمية المغربية ديال المملكة المغربية بتاريخ بالعربية 21 يوليوز 2014، في الجريدة الرسمية رقم 6275، وصدر في الجريدة الرسمية بالفرنسية لأنه هاذ القضية صعبة وغنقول لكم علاش بالفرنسية؟ حرصنا باش تخرج الجريدة الرسمية بالفرنسية، لأنه غينقال لنا، بأنه تقنيا و(les logiciels) باللغة الفرنسية، حرصنا باش نخرجوه في الجريدة الرسمية بالفرنسية في الجريدة الرسمية رقم 6888.

(Donc) الرأي العام المغربي كيعرف القرارات المتعلقة بالفواتير، وكيفاش غتكون الفواتير من 2014 إلى 2016، احنا بالفعل وقعنا بتاريخ 26 ماي 2014 واحد الاتفاق مع المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب، وقعوه مجموعة من الوزراء المعنيين، وزير الداخلية، وزير المالية،

كفاتورات هي الفاتورات ديال (juillet-septembre).
نجيو دابا للماء، الماء الشطر الأول ما تغيرش الثمن ديالو، السعر ديالو،
2.37 درهم ل 6 مترو مثلثة (mètre cube) أي 14.22 درهم.
ملي كيدوز للشطر الثاني اللي كيوصل بين 6 و12 متر مكعب، كتزادو
كيولي في الشطر الثاني الحساب ديالو 7.39 دراهم، في 6 متر المثلثة الأولى
ما كيخلص إلا السعر ديال الشطر الأول هاذ الشي اللي كيخلص، شحال
غنجيه في الفاتورة إلى استهلك 12 متر مكعب، غادي يخلص 36.39
درهم، هاذ الشي اللي غادي يخلص.

آه، كايين واحد الحاجة جديدة دخلناها لهاذ الشي، هذا شكيت اللي ما
عجباش بعض الناس، هو كانت عندنا (la progressivité) تصاعدية
في الفاتورة ديال الضو، أي ذاك الأشطر الاجتماعية هاذ الشي اللي دارو
في 2006 ذاك الأشطر الاجتماعية كيغادو يستفد منها حتى تبارك الله اللي
مستهلك 500 متر مكعب، هاذ الشي زولناه هاذ الأشطر التصاعدية،
وقلنا كل واحد استهلك في واحد الشطر يخلص الماء ديال الشطر ديالو
ولا يخلص الضو ديال الشطر ديالو، هذا راه واحد العدل، علاش الدولة
غادي تحمل واحد السيد مربع، نعم أسيدي، فوق 35 متر مكعب ديال
الماء في الشهر، يتبرع ويخلص فاتورة تصاعدية اللي كنتنقص، كنتنقص كيولي
تيلخص والو، علاش؟ باسم آس؟ العدالة، الديمقراطية، الحرية، أشنو؟

ولذلك، شوفوا الأرقام الأمتار المكعبة، 2.37 في الشطر الأول في الماء،
7.39 اللي وصل ل 12 (mètre cube)، 7.39 الشطر الثالث بين 12
و20 (mètre cube)، 10.78 درهم اللي بين 20 و35 (mètre
cube)، 11 درهم اللي فوق 5، إوا احنا الحساب اللي عاطينا، عاطينا هنا
5 دالمليون حتى 6 دالمليون أي بين 50% و60% ديال الزبناء ما
عندهومش هاذ المشكل وبالحساب.

درنا واحد الشيء تيقولك تديروا إصلاحات ما تديروش معهم
مصاحبة، (مشحال بقى لي؟ مشكل)، غادي نقرا لكم لأنه ما بقات، إلى
شرحت كايين اللي كيقولك إوا غير تيقولك ذاك الشي.

أنا غادي نقرا، هادي مذكرة موقعها أو منشور وقعه وزير الداخلية،
وزير الطاقة أعجابه وعبد ربه، درنا ثورة جديدة في المغرب، أش تنقولو؟
"يتعين على المؤسسات المكلفة بتوزيع الماء والكهرباء، أي جميع
المؤسسات-، بواسطة مصالحها التقنية القيام بإجراء بحث تقني ميداني من
أجل معاينة وضعية محل السكنى ووضعية العداد المشترك".

ياك هذا هو المشكل، العداد المشترك، هاذ الدار ولا هذه في الحي
الحسني فيها 3 ديال (Les étages) فيها غير عداد واحد، ولا هنا في
التقدم إلى غير ذلك، أش تنقولو؟

"يجب أن يتم إجراء هاذ البحث خلال أجل لا يتعدى 10 أيام".
هاذ المذكرة راه موقعة في 31 أكتوبر 2014، على ضوء مناقشة في
مجلس النواب ومجلس المستشارين، هنا اتخذت هاذ المذكرة، "أن يتم

الشطر الأول: السعر ديالو ب 10 0,90 دالسنتم، قدر الاستهلاك
100، شحال خاصو يخلص؟ 90.10 درهم، وملي يدوز ل 150 غادي
يخلص 1.0 درهم، يفوت 150.

أما ملي كيبقي في تحت 150 أي 149 ودرنا واحد (la zone grise)
باش ما ييقاش فيها المشكل ديال ها كيلوواط ها 10 كيلوواط، درنا واحد
(la zone grise) بين 100 و200 و200 و300 ديال ذاك 1 و2، هاذ
الشي عندكم مكتوب مخبعتوش.

(Donc) هذا اللي عندو الكهرباء الشطر الثاني كتزاد عليه إلى بقى في
حدود 150، 21 درهم أي كيخلص 111.15 درهم، وأنا عندي فاتورات
ديال المدن، ما عنديش الهضرة عندي فاتورات ديال مدن.

الماء ملي كيدوز للشطر 3، أي 170 نديرو له معدل ديال 170، شحال
كتزاد لو؟ كيولي 170.37 درهم، وأنا مستعد اللي عندو فاتورات مخالفة
لهاذ الشي اللي كنتقول نواجمو هاذ الشي.

هاذ الشي راه وقعنا فيه في شهر نوفمبر، والإخوان القدام ديال المجلس
راه كانت عندنا أكثر من 3، 4 ديال الجلسات هنا فهذا الموضوع، وجابو
المستشارين الفواتير وجلسنا السي إدريس الراضي جاب ليا واحد البايكة
ديال الفواتير هنا في الجلسة، وجلسنا على كل فاتورة وتدارت لجنة ديال
اليقظة بقرار من وزير الداخلية في كل وكالة ومع المكتب الوطني كتعالج
المشاكل، وعالجنا المشاكل ومشيينا غادي.

في يناير 2015، لأنه الزيادة الثانية بغات تجي في 2015، الزيادة
الأولى هي اللي كانت شوية ثقيلة في ذاك 5 شهور، 2015 ها باش غتكون
الزيادة هنا، أي مكتوبة هنا في الجريدة الرسمية دالمملكة المغربية،
مخبعتناش تحت الطاولة كيف زمان.

السنة الثالثة كذلك في الجريدة الرسمية، السنة الرابعة في الجريدة
الرسمية، أشنو وقع؟ وقع ماشي هاذ التعميم اللي كتقولو، والفواتير والمدن،
عندنا واحد المشكل في طنجة مع "Amendis"، ماشي وليد اليوم، وليد
سنوات هادي، هاذ التدبير المفوض ديال طنجة "Amendis" راه في
2006 موقع وبدا التطبيق ديالو، ميمكناش نزيد أكثر، لأن البلاغ بعد
الزيارة ديال رئيس الحكومة، واجتمع مع المنتخبين ومع المسؤولين ديال..
(إدريس ما بغيت تعطوننا حتى الماء، الله يسامح، تشحفو الحكومة
ولا شنو؟)

على كل حال، اجتماع اللي وقع بين رئيس الحكومة بحضور وزير
الداخلية والمنتخبين، اتخذت واحد العدد ديال التدابير، هاذ التدابير ها هي
غادين فيها بشوية بشوية كتعالج، آخر تدبير لأنه لاحظو كيتكلمو الناس
على الإستهلاك ديال شهر، ما عندخلش للتفاصيل ديال هاذ الشي، ولكن
إلى كثر عندنا الهضرة غنجيو للتفاصيل ديالو، شهر (Juillet) وشهر
(Août) هو كيتعالج هاذ الشي، احنا راه شهر نوفمبر، راه الفاتورة ديال
أكتوبر جات والفاتورة ديال شهر شتنبر جات، اللي باقي كيطيح قدامنا

الرئاسة هذا الصباح، هو لا ينضبط وما جاء في طلب السيد الوزير من توزيع الملف خلال الجلسة، لأن المادة 127 من النظام الداخلي تبيح للحكومة أن تتقدم بمعطيات إضافية، والإضافي يكون بعد الجواب وليس قبل الجواب وإلا ما احتجنا إلى الجواب.

وبالتالي، التزم السيد الرئيس، بتوزيع وإيصال الملف عن طريق الفرق والمجموعات، كما تنص على ذلك المادة 127، إلى كل عضو وعضوة من المجلس الموقر.

ثم كذلك، لا بد أن أقول لكم أننا سعداء في هذا المجلس بالتعامل بطريقة جديدة، وأن نتمنى كل مبادرة تخدم المصلحة العامة من طرف الحكومة، ومدنا بوثائق وهذا نتمنى عالياً، ونتمنى أن لا ينحصر ذلك في تعامل السيد الوزير، وأن يعمم على جميع القطاعات الحكومية ليستفيد الجميع. وشكراً.

إذن، غادي نعطي الكلمة الآن في إطار الرد لأول متدخل وهو الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، فليفضل أحد أعضاء الفريق.

المستشار السيد عبد السلام اللبار:

شكراً السيد الرئيس.

السيد الوزير،

في الحقيقة استمعنا بإمعان، والجواب ديالكم كان فيه إشارة واضحة لكيفية احتساب، حتى يتمكن جميع المواطنين من تفهم وفهم كيف وصل حسابهم إلى ما وصل إليه.

غير أنني لازلت أسعى إلى المزيد من المعلومات، السيد الوزير، كيفاش أن 100 ألف ديال البشر كيتحرك في واحد اللحظة؟ ومن وراء هذا؟ كان بودي أن أستمع إلى من تسبب في ما وصلت إليه هذه الاحتجاجات، وهنا غادي نربط الكلام ديالي بالخطاب ديال سيدنا الله ينصره، احنا ما بقيناش كتقبلوا مواطن بوجهين، لأن هاذي راه مؤامرة على المغرب، مؤامرة على استقرار البلاد.

هاذ الفواتير راه كين أيادي ديال الموظفين اللي ما كيتعبوش باش يدوزو شهرياً يشوفوا العداد شحال فيه، وكيتقى ناعس وملي كيجي وكيدير واحد الرقم هكذا على الله وتيعطي للمواطنين، وإلا الزيادة كانت هاذي 4 سنين كنا نغوتو.

أنا كنشوف الحكومة...

السيد رئيس الجلسة:

شكراً السيد المستشار.

الكلمة للفريق الموالي، فريق الأصالة والمعاصرة في إطار التعقيب، فليفضل أحد الأعضاء مشكوراً.

المستشار السيد العربي الحرشي:

شكراً السيد الوزير.

الإجراء خلال لا يتعدى 10 أيام ابتداء من تاريخ توصلها بطلب الاستفادة من النظام الجديد".

وباش ما نعدبوش المواطنين، تيمشي يأخذ واحد المطبوع من عند المكتب الوطني ولا تخذو من عند هاذ الثلاثة والشركات ديال التفويض ما نعرف أسموا والوكالات، تيعمر ذاك المطبوع وتيقول له أنا عندي 3 ديال (Les étages) ولا أنا عندي في الدار 4 ديال العائلات ولا 3 دالعائلات، معنى هذا؟

تقولوا لهاذ الناس هاذوا المسؤولين: "يتعين في ضوء نتائج البحث التقني الميداني المذكور أن تسلم المؤسسات الموزعة إلى الأسر أو الأسرة صاحبة الطلب وثيقة إدارية من أجل تمكينها من الاستفادة حسب الحالات، إما من عداد فردي لكل أسرة أو عداد مشترك لجميع الأسر المقيمة بنفس محل السكنى وبنفس العنوان".

وما خليناش هاذ الشئ على الهوى ديالو، درنا (La grille) ديال الأسعار، ديال العداد المشترك، ها هي غتلقاوها هنا، (Logiciel) باش يبدوا يحسبوا هذا عداد مشترك، أربعة دالأسر، كيفاش يحسبوا لهم، ما يقاوش يخلصوا، باش ما يطيحش الاستهلاك ديالهم في الأشرط العالية، لأنه أربعة دالعائلات استهلكت 300، راه منطقياً، خصها تكون غير في 100.

(Logiciel) وخرج في الجريدة الرسمية، هاذ (Tableau) ديال العداد المشترك، ودرنا حاجة، أن اللي بغا يدير العداد، غنسهلو معه في الربط المباشر، على غرار ما تدار مع (La BIRD¹) في الربط الاجتماعي، هذا باش تحسن الوضع ديال الطاقة في المغرب، ولاقو 87% ديال المنازل كلها مربوطة بالكهرباء، واصلين لفق 60%، الناس مربوطة بالماء.

درنا واحد القرار كذلك خطير جداً، هو أن الضوء والماء، ما بقاش مرتبط بالرخصة ديال السكنى، لا، الضوء والماء، بنى فوضى، أعطيه الضوء والماء، والتهاير تيجي تريب ليه، ريب معاه (Compteur).

كلين الناس اللي خدموا في هاذ الشئ، وصايوا هاذ الشئ، وكلين الناس الله يهديهم، ما عندنا ما نديرو، سمحوا ليا ما بقايش الوقت، وخفت شئ واحد، لا يتزايد علي، ولذلك، غنعاود نرجع في إطار ذيك أربعة دالداقيق. شكراً.

السيد رئيس الجلسة:

شكراً السيد الوزير.

إذن، قبل أن أمكن الزميلات والزملاء من التعقيب على رد السيد الوزير، لا بد أن أشير أن ما جاء على لسان السيد الوزير بخصوص الرئاسة، وعدم مد جميع أعضاء المجلس الموقر من الملف الذي توصلت به

¹ Banque Internationale pour la Reconstruction et le Développement

السيد الوزير المحترم.

هو فعلا هاذ الموضوع ديال "Amendis" ود طنجة، هو ما كيجتاجش للمزايدات، هو فعلا كايين إشكال ديال عدم احترام العقد من طرف شركة "Amendis".

وفعلا احنا عملنا مجموعة من اللقاءات على المستوى الإقليمي، ووصلنا إلى مجموعة من الحلول اللي جزء منها عرضها السيد الوزير، فعلا توصلنا أن القراءة الشهرية ما كتمش، والآن تراجعنا تقريبا 40 ألف فاتورة، فعلا ضعف المراقبة عندنا 64 مراقب وفي فصل الصيف كياخذوا العطلة، واللي خصهم يقرأو 540 ألف عداد.

عندنا فعلا سوء تعامل ديال الشركة مع الشكاوى ديال المواطنين، فعلا عدم اعتماد العداد المشترك واللي الآن سيعتمد، كذلك العداد المسبق الدفع، وكذلك صعوبة العداد الفردي، وهذه الإجراءات ستمكننا من حلول هذه الإشكالات، وهاذ الشيء كله جاء في تقارير المجلس الأعلى للحسابات سابقا.

فعلا احنا في طنجة، كنهو بالمبادرة ديال الحكومة والنزول ديال رئيس الحكومة والسيد وزير الداخلية، والمواطنين في طنجة ما رفعوش شعار "ارحل الحكومة" رفعوا شعار "ارحل Amendis" راه عندهم المشكل مع أمانديس، واحنا متفهمين، وهاذ السبب ما خرجوش الناس في طنجة، لأنه اعتبروا رئيس الحكومة مسؤول وأعطاهم ضمانات.

فعلا، عندنا ضعف المراقبة على المستوى المحلي، لجنة المراقبة الدائمة، عندنا لجنة تتبع ديال المنتخبين، عندنا المراجعة التحاسية، عمرها ما دارت في طنجة، هاذي 13 سنة.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

إذن الآن التعقيب موكل لأحد أعضاء الفريق الحركي، فليتنفضل مشكورا.

المستشار السيد أحمد شد:

شكرا السيد الرئيس.

كنطلب من السيد الوزير، بعدما سمعنا له هاذ الشروحات اللي فعلا هي شروحات محممة، إلا أننا كنطلبو من الحكومة أن دير واحد الاستطلاع ميداني وشعبي، وغادي نشوفو الواقع ديال الحال من خلال مراجعة المواطن من خلال الشكاوي ديال المواطن من ناحية فاتورات ديال الماء وديال الكهرباء، غادي نلقوا واحد الشريحة كبيرة وواحد الفئة كبيرة، المشكل العويص اللي تيكون محمول قدام بعض المواطنين هو الشكاية من الفاتورات ديال الماء والكهرباء.

السيد الوزير،

في الحقيقة درتو ثورة جديدة في الزيادات على المواطنين، باش تؤكد لكم السيد الوزير.

ثانيا، السيد الوزير المحترم، ذاك الكتاب اللي أعطيتنا اليوم فايت أعطيتيه لنا في الوقت اللي كانت أزمة ديال المكتب الوطني للماء والكهرباء.

السيد الوزير الكتاب اللي أعطيتنا، الكتاب الحقيقي هو اللي تيتوصلو به المواطنين وتبيدوا يتوجعوا من نهار 21 و 23 وهما مخلوعين على ذاك الفاتورة آش غيجي فيها، وهاذيك الفاتورة، السيد الوزير، هي المشكل الحقيقي اللي فيه نقاش كبير، السيد الوزير، ماشي في الكتاب.

كذلك، السيد الوزير، عندي وثيقة بغيتك تطلع عليها، السيد الوزير، هذا كلام ماشي ديالي، هاذ الكلام ديال المسؤول ديال "Amendis" في طنجة، أش تقول في هاذ الوثيقة، السيد الوزير، لأحد المواقع الإلكترونية؟

تقول، السيد الوزير، هاذ الوثيقة عفوا، قريتها ياك؟ شتي هذيك "باعتبارها مؤسسة مرتبطة بعقد تدبير مفوض مع الجماعة الحضرية، لا يمكنها زيادة سنتيم واحد أو نقصانه في تسعيرة الاستهلاك، إلا بقرار من لجنة التتبع والسلطة المفوضة، موضحا أن هذه الزيادة جاءت تبعا لقرارات حكومية تندرج في نطاق عقدة مع المكتب الوطني للماء والكهرباء لإتقاده من الإفلاس".

السيد الوزير، بغيناكم تجاوبونا بصراحة، هاذوك الناس ديال الشمال وهذاك الفئة الاجتماعية الهشة اللي الفاتورة تتجيبها من 1200 و 1500 و 2000 درهم، واش فعلا هاذ الشيء اللي قال هاذ المدير العام ديال هاذ الشركة واش صحيح ولا غير صحيح؟

ما بغيناك المزايدات، السيد الوزير المحترم، ما بغيناك السيد رئيس الحكومة يمشي لطنجة ويقول لهاذوك الناس اللي كانوا خارجين بالشموع، من أجل إطفاء مصابيح "Amendis" تقال عليهم بأنهم تيزرعوا الفتنة، هاذوك الناس ما تيديروش الفتنة، هاذوك الناس دارو احتجاجات سلمية تيطالبو بالحقوق ديالهم، ما داروش الفتنة، السيد الوزير.

وهنا اللي بغينا الحقوق ديالهم تعالج وترجع للنصاب ديالها، وتحلوا المشاكل ديال هاذوك المواطنين، أما باش نبقاو نتزايدوا هاذ الموضوع كيف ما تقال مع رئيس الحكومة ومع وزير الداخلية في طنجة ماشي بالمزايدات، بالمعالجات..

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الآن الكلمة موكلة لفريق العدالة والتنمية في إطار التعقيب، فليتنفضل أحد أعضاء الفريق.

المستشار السيد محمد البشير العبدلاوي:

شكرا السيد الرئيس.

وخصوصا تغيير العدادات وطريقة احتسابها.

نحن في فريق التجمع الوطني للأحرار، وإذ نؤازركم مؤازرة غير مشروطة، نؤكد لكم على ضرورة توضيح هذه الإشكاليات التي طرحها نظام الفترة الجديد للرأي العام الوطني حتى يتمكن من استيعابها. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الآن جاء دور أحد أعضاء الفريق الاشتراكي للتعقيب، فليفضل مشكورا.

المستشار السيد عبد الحميد فاتحي:

السيد الوزير،

أولا في البداية، لا بد أن نوجه تحية خاصة إلى ساكنة الشمال، ساكنة طنجة ومدن الشمال على الاحتجاج الحضاري الذي أعطى صورة لائقة عن بلدنا المغرب، رغم بعض التصريحات غير المستصاة التي لم يكن محلها هذا الوقت.

المسألة الثانية، أعتقد أننا في مجلس المستشارين في المؤسسة التشريعية لسنا في حاجة إلى الدخول في التفاصيل الصغيرة وقراءة الفواتير، من المفروض فينا، في شخصيا وفي فريقي أن نكون على اطلاع بهذه الأمور. نحن بحاجة اليوم إلى خلاصات كمؤسسة تشريعية.

الخلاصة الأولى هي قراءتنا كحكومة ومؤسسة تشريعية في تجربة التدبير المفوض، هل نجحنا في التدبير المفوض؟ وعندنا تجارب سواء في الماء والكهرباء ولا في النظافة، هذا هو السؤال الأساسي.

ما حدث في طنجة، ما حدث في طنجة لا أحد ينكر ولا أحد له القدرة أن ينكر بأنه كانت هناك أزمة ناتجة عن فعل حقيقي في زيادة حقيقية في الفواتير ناتجة لعدة أسباب، فيها الشركة ربما انعدام المراقبة، وفيها ونحن نعرف المكونات القانونية للتدبير المفوض، مسؤولية وزارة الداخلية لأنها طرف في العقد.

المسألة الثانية واحنا سمعنا السيد رئيس المجلس الأعلى للحسابات أعطى إشارات فيما يتعلق بالتدبير المفوض، لذلك الخلاصة الأولى هي خاصنا نذكر على التدبير المفوض واش نزيدو فيه ولا مانزيدوش فيه..

المسألة الثانية عندما نتحدث عن المكتب الوطني للكهرباء، من المفروض ما نتحدثوش اليوم عن المكتب الوطني للكهرباء، احنا نتحدثنا عليه، والحكومة مشات في مخطط ديال إنقاذ المكتب وكان موقفنا آنذاك معارض، قلنا فيه "لا يجب أن نذهب إلى الحلول السهلة على حساب الفئات الضعيفة"، قلناها ونتشبت بها.

لكن اليوم، ماشي ما تنداكروش، راه ما وقعناش الاحتجاجات في مكناس وفاس ووجدة وكذا، راه كل شي حضر على المكتب الوطني للماء

هاذ الإصلاحات اللي تقدمتو بها، اللي تقدمت تقريبا مبالغ ممة للمكتب الوطني للكهرباء و (les régies) ككشفوا بأن المواطن الحقيقي ما استفدش من هاذ الإصلاحات هاذو.

لهذا، كنتلبوا من السيد الوزير، أن تكون مثلا إصلاحات عميقة وخصوصا ذوي الدخل المحدود، لأننا حاولنا ما أمكن أننا تقربوا المواطن وندرسوا معه الإشكالية، إلا أننا كنعقلوا بأن باقي المشكل مطروح، ماشي على مستوى الشمال بل على مستوى جميع المدن المغربية والقرى المغربية.

لهذا، كين بعض الإصلاحات اللي خاصها تصاحب هاذ الإصلاحات اللي تقدمت بها الحكومة، لأننا كتنناقشوا على مشكل ديال المراقبة والقراءة ديال العدادات والصلاحية ديال العدادات والجودة ديال العدادات.

وفي نفس الوقت واحد الجواب أثارني، السيد الوزير، هو البناء العشوائي، ربما بغينا السيد وزير الداخلية ورئيس الحكومة يتصنت للجواب ديال السيد الوزير، واش فعلا أن هذا كنعتهروه التصريح بالنسبة لأننا خاصنا نفوضوا ولا خاصنا نرخصوا للبناء العشوائي، باش فعلا أننا نعطيوا العدادات ديال الماء والكهرباء باش يمكن هاذ المواطنين يستافدوا من العدادات.

في نفس الوقت كنتلبوا من الحكومة أنها تدير واحد الدراسة خاصة بذوي الدخل المحدود، ما يمكنش أننا نجيو ونديرو إصلاحات اللي تشمل جميع شرائح المجتمع، خاص فعلا أننا نمشيو لذوي الدخل المحدود الفقراء، أننا نديرو لهم واحد التسعيرة خاصة بهذوك الناس، وخصوصا الأحياء، واحنا عارفين بأن فاش كنديرو واحد التحليل نتعرفوا شكون هما الفقراء؟ وشكون هما الميسورين اللي عندهم الدخل..

شكرا للسيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الآن فلأحد أعضاء فريق التجمع الوطني للأحرار، الكلمة في إطار التعقيب.

المستشار السيد عبد العزيز بوهودو:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

أشكركم على جوابكم المهم، مبرزا لكم أنه إبان التوقيع على عقد البرنامج بين الحكومة والمكتب، تم التأكد على أن هذه التسعيرة الجديدة لن تمس الطبقات المعوزة، إلا أنه نجد أن الساكنة وللأسف لا زالت تكتوي بنار ارتفاع أسعار الماء والكهرباء، الشيء الذي جعلها تخرج في احتجاجات عارمة.

السيد الوزير المحترم،

إن الإجراءات التي أعلنتم عنها، مع الأسف لم يستوعبها المواطنون

السيد رئيس الجلسة:**شكرا السيد المستشار.**

الكلمة الآن للفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي في إطار التعقيب.

المستشار السيد محمد عدال:**شكرا السيد الوزير المحترم.**

السؤال ديالنا، السيد الوزير، في الأول جاء فيما يخص هذا القطاع هو مادتين حيويتين أساسيتين لا بد على أنه باش يستفد منهم المواطن المغربي بصفة عامة، وهما المؤسسات خلقوا أزمة اللي سميناها سوء التدبير، وهما الأزمة هادي ردت بلادنا مغرب كأنه كيتوقع في شي قارة جافة قاحلة ما عندناش البحر، رغم أننا كيتوفرو على 4000 كيلومتر ديال البحر، عندنا مياه جوفية، عندنا بحيرات، عندنا وديان إلى غير ذلك.

فالسنة الماضية بحال هاذ السنة عشنا احتجاجات، مظاهرات مع المكتب الوطني للماء الصالح للشرب، مع "LYDEC²"، مع "RADEM³"، هاذ السنة هادي مع "Amendis"، معناه التدبير المفوض ديال هاذ المادتين يستدعي تراجع دفاتر التحملات باش نمشيو فواحد الخط سلمي والهدف ديالنا جميع هو السلم الاجتماعي.

السيد الوزير،

عندي سؤال، ما كندأكروش على الجودة، هل بعدا هاذ الماء صالح للشرب أم لا؟ نعطيك مثل، كين فئة أقاليم كستعمل الماء ديال واد أم الربيع، ويمكن لي نقولك وكتتحمل المسؤولية ديالي غير صالح للشرب من كثرة الملوحة، من (Le calcaire) من الفيضانات وكتشرب ماء أحمر بحال هاذ الكراسي، غير صالح، إقليم خنيفرة ولا زاوية الشيخ، زاوية إسحاق إلى آخره، كيستعملو هاذ الماء غير صالح وكنأديو الفاتورة.

بالمقابل ما كيمكليس أنا في واحد إقليم نأى فيه خصاص ديال المرافق الاجتماعية باش نخلص الفاتورة بحالي بحال واحد في الدار البيضاء في طنجة اللي عندو معامل عندو شركات عندو، إلى آخره، كين عمل، كين إلى آخره، وواحد غير جالس كيتسنى الشمس فوقاش تشرق وفوقاش تغرب.

مسألة أخرى ديال الفواتر، احنا اليوم الحكومة خاصها تدبر الأمر ديال خلق مناصب للشغل، فالיום كتمشي شركة كتجمع لك الشطر الأول والثاني والثالث وكتلزمو عليك، خلصتي تبارك الله، ما خلصتيش غادي يجيدو لك (Compteur)، لا أسيدي أنا آجر راني كنتقاضى الأجر ديالي شهريا، خاصني نخلص ما هو شهري.

السيد رئيس الجلسة:**شكرا السيد المستشار.**

والكهرباء، وقعت في طنجة، وقعت في التدبير المفوض. لذلك اليوم، اليوم خاصنا نراجعو رؤيتنا لحل المشاكل ما يمكنش نستمر في حلول المشاكل على حساب المواطن، ها المكتب الوطني للكهرباء، ها المقاصة، غدا السكر يعني هذا هو الخلاصة الثانية اللي خاصنا نذكرها عليها، هل المقاربة الحكومية اليوم للملف الاجتماعي مقاربة تستحق منا التصفيق أم تستحق منا القول بأنه هاد المقاربة ليست في صالح الشعب المغربي اللي كتقولو.. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:**شكرا السيد المستشار المحترم.**

الكلمة الآن لفريق الاتحاد المغربي للشغل في إطار التعقيب.

المستشار السيد محمد زروال:**شكرا السيد الرئيس.****السيد الوزير المحترم،**

للأسف الشديد هناك هوة سحيقة ما بين الخطاب والممارسة، لقد تتبنا الحملة التواصلية والبرامج الحوارية والتي سعت وأكدت من خلالها الحكومة على تطمين المواطنين قبل وعند تطبيق الفوترة الجديدة بعدم المساس بالشطر الاجتماعي، وأن هذا النظام الجديد لن يكون له إلا تأثير جد محدود على الطبقة المتوسطة، وهذا ادعاء سرعان ما فنده الواقع.

وها نحن نعيش اليوم على وقع احتجاجات عارمة بفعل الفواتر المرتفعة وغرامات وإجراءات إدارية مجحفة لشركات أجنبية، لا يهمها الجانب الاجتماعي بقدر ما يهمها الربح والربح السريع والسهل.

إننا نعلم، السيد الوزير، أسباب نزول نظام الفوترة الجديدة والذي يندرج حسب الحكومة ضمن حزمة من الإجراءات التي اتخذتها الحكومة للنهوض بأوضاع المكتب الوطني للكهرباء، والذي كان كما قلت على حافة الانهيار بسبب فشل الدولة في تدبير القطاع، وليس بسبب تدبير الأطر والمستخدمين الذين أسدوا خدمات جليلة لبلادهم، وفي ظروف صعبة يعلمها الجميع، ولا يُنكر أحد الكفاءة ديالهم.

واجب المواطنة كان كيدفعنا باش أننا نواكبو كل التدابير اللي كتروم النهوض بالمرفق العام وكتدعم الخدمة العمومية، التلبية للاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية للمواطنين من هاتين المادتين الحيويتين.

إلا أنه أمام الاحتجاجات المتكررة للمواطنين جراء الارتفاع المهول لفاتورة الماء والكهرباء خصوصا في المدن التي يعتمد فيها التدبير المفوض، تطرح أمامنا العديد من علامات الاستفهام، علامات الاستفهام حول التدابير المصاحبة التي اتخذتها الحكومة من أجل تطبيق يراعي الشفافية ويحمي الفئات الاجتماعية من تداعيات النظام الجديد للفوترة ومن جشع..

² Lyonnaise Des Eaux de Casablanca

³ Régie Autonome de Distribution d'Eau et d'Electricité de Meknès

غادي تقولهاش.

"لا تعتبر وثيقة رخصة السكن من بين الوثائق المطلوبة للاستفادة من هذا النظام"، وصافي بغا يجللها فلسفيا والبناء العشوائي، هذا شغلکم، ولكن الدستور عطى الحق للناس يكون عندهم الضوء والماء، والتعسف دالإدارة انتهى، أشقتي الكلام ديال بالصح، واحد عندو الضوء وواحد جارو ما عندوش الضوء، هاذ الشيء ما تلاوش بغاوه المغاربة، إوا صافي المعقول.

فيما يخص، أنا ما بغيتش نتكلم، إخواني، نقايا على الوضعية ديال المكتب، لأنه بركة جرح وطوبنا الصفحة، احنا أولاد اليوم، المكتب عندو عجز في التقاعد ديال 3 دالمليار درهم في صندوق التقاعد ديالو، إوا صافي، صافي طوبنا وغادي نخلصو هاذ الشيء وغادي نعالجوه.

السيد رئيس الجلسة:

الله يخليكم.. الله يخليك، الالتزام بالهدوء خليهو يتكلم ..
السيد الوزير، السيد المستشار
الله يخليكم..

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة، المكلف بالشؤون العامة والحكامة:

.. وا، راه المكتب الوطني، السي، راني نحمق، كتحترمكم بزاف، وأنا تربيت جزء كبير ولكن ما يمكنش لي نسمع أنا كلام، راه علاش درنا هاذ الشيء؟ علاش درنا هاذ الشيء؟ لأن المكتب كان في وضعية ما بقاتش عندو (La trésorerie) واش أنا نتكلم على الأطر، الأطر أدوا مدة 60 سنة، الأطر أدت عمل مهم للمكتب، لا في الماء الصالح للشرب ولا في المكتب ديال الكهرباء، آعباد الله، ولكن وصل هاذ الشيء لواحد الوضعية خطيرة جدا، واش بغيتي غدا نسكتو واحنا حكومة نسكتو، الناس ما تخلصش في التقاعد ديالها لأنه كاين (Spéciale) كيف كاينة في مؤسسات عمومية، ياك (I'OCP⁴) دخلناها ل (RCAR⁵).

كنحاولو كيفاش ندخلوا حتى المكتب (RCAR) وذاك الخصاص اللي خاصنا في 3 دالمليار ديال درهم، نعديوها في التقاعد.

والتزمنا بها هنا، وهذا راه تكليف، هذا راه تكليف، هذا راه كلفة مالية هاذي، شكون اللي بغى يخلصها؟ لابد يخلصها شي حد، إيوا هذا هو، شوية للمواطنين وشوية للحكومة، لأنه الحكومة من المواطنين.

علاه الحكومة جات من المربح؟ راه احنا هنايا 254 مليار ديال

الميزانية، منين غنجيبوها هاذ الشيء؟ نواجهوه باش؟

أودي، الله يهديكم، ملي ندأوا نتكلموا، وأنا غنختم، وتقول، السيد الرئيس، إلا سمحتي، ذاك النزعة البرلمانية، هي اللي جابتني ندير هاذ الملاحظة.

وأخيرا سنستمع جميعا لتعقيب المجموعة الكونغرس الديمقراطية للشغل.

المستشار السيد المبارك الصادي:

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السيدات المستشارات والسادة المستشارين،

طبعا هاذ الموضوع ديال الماء والكهرباء هو حيوي وعندو ارتباط لصيق بالمواطنين والمعيش اليومي ديال المواطنين وبالتالي ما فيش المزايدات.

كنا كنبنا من الجواب ديال الحكومة عن طريق السيد الوزير أنه يحدد المسؤوليات، من المسؤول عن ارتفاع فواتير الماء والكهرباء؟ ومن المسؤول على إخراج الجماهير الشعبية للاحتجاج لأنها اكنوت بنار الغلاء؟ بالتالي ما كاينش جواب شافي نهائيا وكاينة مسؤولية الشركة، وعندنا

فواتير تثبت ذلك، عندي مواطن تيسكن في مغوغة، حي شعبي في شهر 3 وشهر 4 وشهر 5، ماشي شهر 8 ياك، تتجيه 131 درهم، 120 درهم في الشهر، في شهر 4 جاتو 2781 درهم، وملي مشى عند الشركة، هاذ الشهر اللي قلت لكم الوسط، الشهر اللي قبل منو جاتو 120 والشهر اللي واره جاتو 130 درهم، ملي مشى عند الشركة قالوا ليه حيدوا له بعد 6000، 300 درهم نقصوها ليه وقالوا ليه نديروا لك إعادة الفوترة، ونعطيوك ذاك الشيء بالتقسيم كل شهر تعطينا طريف.

(Donc) كاينة مسؤولية الشركة، وهنا النقطة الثانية غادي يجي التدبير المفوض كما أشار أحد الزملاء ديالي.

بالنسبة للإجراءات الحكومية، أنا نتعقل، السيد الوزير، كنت نتتبع الأخبار ديالكم وأخبار الحكومة...

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

إلى سمحتوا الآن وأستأذنكم لأعطي الكلمة للسيد الوزير من أجل الرد على التعقيبات المقدمة من طرف السيدات والسادة المستشارين، وذلك في حدود ما تبقى له من الحصص الزمنية، فليفضل مشكوراً.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة، المكلف بالشؤون العامة والحكامة:

السيد الرئيس،

السادة والسيدات المستشارات،

هذا علاش قلت الوثيقة خصها تتوزع، باش واحد العدد دالحواج اللي تقالت غادي تبان لكم بأنه ماشي صحيحة، وراه طلبت منهم يوزعوها عليكم حتى هاذ المنشور ديال...

ودبا السيد بغينا نكفو المغاربة، جينا بغيتو تمسحوا فينا البناء العشوائي، ما خبعناش، اسمع نعم السي آش يقول المنشور، ما بغيتش نقرأ لأنه تسنى شي واحد يقولها لي حيث ما قدامكش المنشور، كون قدامك المنشور ما

⁴ Office Chérifien des Phosphates

⁵ Régime Collectif d'Allocation de Retraite

(Les compteurs) ديال القرون الوسطى، وكاين اللي حفي، وراه إلا جيتي نتكلم، أنا نقولك العجب، هاذ الشي اللي شفت في هاذ الشي. أما فيما يخص الملاحظات ديالك السي المحرشي، إن شاء الله في 2016 الانتخابات أجيو وعالجو هاذ المشاكل. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، شكرا.

شكرا للسيد الوزير على المساهمة ديالو، والتجاوب مع المجلس، ومدنا ببعض الوثائق التي أعدكم أنها ستوزع على السادة الأعضاء. ورفعت الجلسة.

هذا الفصل ديال القانون الداخلي، كيتكلم على الوثيقة الإضافية، هي اللي كيطلب، كيتطلب منك هنا نعطها لك توزعها. أما هاذي، راه درت لها مسطرة باش الناس تتبع معايا. أما فيما يخص، احنا داخلين في واحد المسطرة جديدة إن شاء الله، غادي نعالجوها المشاكل، ولكن، راه استثمار كبير، غندخلوا ل(Prépayé)، نعممو ل (Prépayé)، كيف كتنشري للتلفون، تشري الكهرباء، تشري الماء ب(La carte) وذاك الساعة، كترد البال للاستهلاك ديالك، وغادي ندخلوا للمرحلة دقيقة كذلك، هي واحد (Le compteur) اللي كيتقرا عن بعد، لأنه بقي عندنا